منع غسيل الأموال

دليل شركات الخدمات المالية

ARABIC
2007

جهاز مكافحة الجرائم المالية
وزارة الخزانة الأمريكية
واشنطون دي سي

قد يكون عملك التجاري شركة خدمات مالية إذا....

كانت هذه الشركة تقدم خدمة واحدة أو أكثر من الخدمات التالية:

- الحوالات المالية
- الشيكات السياحية
- صرف الشيكات
- تجارة العملة أو الصرافة
- القيمة المخزونة

-و-

وتقوم الشركة:

- بإدارة أكثر من ١,٠٠٠ دولار أمريكي في نشاط شركة خدمات مالية مع نفس الشخص (في نوع واحد من الأنشطة) في نفس اليوم.

-أو-

تقوم الشركة:

- بتقديم خدمات تحويلات مالية بأي مبلغ.

قائمة المحتويات

مقدمة ١
خلفية عن غسيل الأموال ٢
لوائح قانون المعاملات المصرفية (BSA) ..... ٤ - ٩
ملخص للوائح معينة من قانون المعاملات المصرفية (BSA) ٤
متطلبات التسجيل ٦
استكمال التعليمات وإرسالها ٧
قوائم الوكلاء ٧
المستندات المؤيدة (المساعدة) ٨
الجزاءات المدنية والجنائية ٩
يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال ..... ١٠ - ٢٤
إعداد برامج للإذعان لقانون مكافحة غسيل الأموال ١٠
إقامة علاقات العملاء ١١
إرسال تقارير الأنشطة المشبوهة ١٢
ما هو "النشاط المشبوه؟" ١٤
علامات الخطر ١٦
ما الذي يجب ان تسعى إليه شركات الخدمات المالية؟ ١٧
يمكن لشركات الخدمات المالية أن تساعد بطرق أخرى ..... ٢٥ - ٢٨
إرسال تقارير عمليات العملة ٢٥
تسجيل المعلومات و حفظها ٢٦

قائمة المحتويات
(يُتبَع)

التقارير التي يمكن أن تساعد شركات الخدمات المالية في تحديد العمليات المشبوهة ..... ٢٩ - ٣١
تقارير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في العمليات الضخمة ٢٩
تقارير طرح الشيكات بدون رصيد ٢٩
تقارير الحوالات المالية ٢٩
«سجل» مستند الـ ٣,٠٠٠ دولار ٣٠
تسجيلات/إيصالات تسوية الحساب ٣٠
سجلات تحويل الأموال للـ ٣,٠٠٠ دولار ٣٠
تقارير أنشطة العملاء ٣١
بعض مخططات غسيل الأموال ٣٢
التشريع ٣٦
محاولات غسيل الأموال الدولية ٤١
استشاريو الدولة والتبادل الاقتصادي .....
مسرد ٤٤

مقدمة

يتم غسيل الأموال لإخفاء نشاط غير قانوني، يتضمن جرائم يتولد عنها أموال، مثل تهريب المخدرات. ويخفي غسيل الأموال مصدر حصيلة الأموال الغير قانونية لكي يمكن استخدام المال دون الكشف عن مصدره غير الشرعي.

كانت المؤسسات المالية ــ وتشمل الشبكة الموسعة لشبكات الخدمات المالية ــ تعلم المشاركين في أنشطة الغسيل وأيضًا كانت لا تعلم من هم.

وكانت البنوك أهداف رئيسية في عمليات غسيل الأموال وذلك لأنها تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات والمستندات، التي تشمل شيكات الصراف، والشيكات السياحية، والتحويلات السلكية التي يمكن استخدامها لإخفاء حصيلة أموال غير مشروعة.

وبالمثل، يستخدم المجرمون "شركات الخدمات المالية" ــ المنشأت التي توفر خدمات الحوالات المالية، والشيكات السياحية، الحوالات المالية، صرف الشيكات، استبدال العملة، وخدمات القيمة المخزونة ــ لإخفاء أصل الأموال المستخرجة من نشاط غير قانوني.

ولكي يحموا أنفسهم، ولدعم الجهود المحلية والدولية ضد جرائم الأموال، من الأهمية بمكان أن تكون "شركات الخدمات المالية" على علم بمخططات غسيل الأموال وكيف تعمل.

وهذا الدليل يقدم بعض المعلومات الأساسية عن قوانين غسيل الأموال، ويناقش الإجراءات التي يتم اتخاذها في المجال الدولي، ويتناول بالوصف مخططات عديدة تضمنت مؤسسات مالية، ويعطي أمثلة لعلامات الإنذار التي قد تساعد "شركات الخدمات المالية" على حماية نفسها ضد غسيل الأموال وجرائم أخرى.

خلفية عن غسيل الأموال

غسيل الأموال يمكن أن يكون عملية معقدة. تتضمن عملية غسيل الأموال ثلاث مراحل مختلفة وأحيانًا متداخلة وهي:

الإيداع يتضمن تشغيل طبيعي لمال متحصل عليه بطريقة غير شرعية داخل النظام المالي أو اقتصاد التجزئة. أثناء عملية الإيداع، يكون المال في أكثر المراحل تعرضًا للكشف والاستيلاء عليه.

الإخفاء يتضمن فصل المال المتحصل عليه بطريقة غير شرعية عن مصدره غير الشرعي بإخفائه خلال سلسلة من عمليات مالية تجعل من الصعب تتبع هذا المال للوصول إلى مصدره الأصلي.

الدمج يتضمن نقل حصيلة أموال إلى داخل شكل فيما يبدو قانوني.
وقد يشمل الدمج شراء سيارات ليموزين، مشروعات تجارية، عقارات، إلخ.

وهناك عامل يربط الثلاث مراحل الخاصة بالعملية هو "الذيول المستندية" المتولدة عن العمليات النقدية.
ويحاول المجرمون تجنب ترك هذه "الذيول المستندية" وذلك من خلال تجنب مطالب التقارير وإمساك السجلات.

وهناك طريقة واحدة يتجنب بها القائمون على غسيل الأموال مطالب التقارير وتسجيل المعلومات و حفظهاهي عن طريق هيكلة العمليات المالية، ورشوة العاملين وإكراههم على عدم إرسال تقارير صحيحة أو سجلات كاملة مطلوبة، أو من خلال إنشاء مشروع تجاري بمثابة "واجهة" قانونية جدًا لفتح حسابات بالبنوك أو إقامة علاقات مع عملاء مميزين.

خلفية عن غسيل الأموال

في السنوات الأخيرة، قامت مزيد من الدول بتنفيذ قوانين لمحاربة غسيل الأموال. ويقوم منظمو الخدمات المالية وهيئات تنفيذ القوانين في جميع أنحاء العالم بالعمل على تحسين الاتصالات ومشاركة المعلومات في جهود مكافحة غسيل الأموال.

في هذا الدليل، سوف تجد ملخصًا عن هذه المبادرات الدولية، فضلاً عن الجهود التي بذلتها الحكومة لمكافحة غسيل الأموال في الولايات المتحدة. وسوف تجد أيضًا الطرق التي يمكنك بها المساعدة في مكافحة غسيل الأموال وجعل مجتمعك وبلدك مكان أكثر أمنًا للعيش فيه والعمل به.

لوائح قانون المعاملات المصرفية

طبقًا لقانون المعاملات المصرفية، يقوم جهاز مكافحة الجرائم المالية، ومكتب وزارة الخزانة الأمريكية بإدارة وإصدار اللوائح والقواعد القانونية. ومن خلال كتابة تقارير قانون المعاملات المصرفية ومطالب إمساك السجلات، يتم إنشاء الذيول المستندية الخاصة بالعمليات المالية التي يمكن أن يستخدمها تطبيق القانون وآخرين في التحقيقات الجنائية والضريبية والقانونية.

وتنطبق نصوص أحكام "قانون المعاملات المصرفية" الخاصة بالتقارير وتسجيل المعلومات و حفظهاعلى البنوك والمدخرات والقروض والاتحادات الائتمانية ومؤسسات الإيداع الأخرى.(التي يطلق عليها إجمالاً البنوك) وعلى المشروعات الأخرى المُعَرَّفة كمؤسسات مالية، وتشمل الكازينوهات والسماسرة والتجار في الأوراق المالية، وأعمال الخدمات المالية (التي يشار إليها إجمالاً كمؤسسات "غير مصرفية").

وتطلب لوائح "قانون المعاملات المصرفية" من شركات معينة للخدمات المالية أن تسجل نفسها لدي جهاز مكافحة الجرائم المالية وإعداد قائمة بالوكلاء والاحتفاظ بها، إذا وجد. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب لوائح "قانون المعاملات المصرفية" من شركات معينة للخدمات المالية إبلاغ جهاز مكافحة الجرائم المالية عن أي نشاط مشبوه. [١]

ملخص للوائح معينة من قانون المعاملات المصرفية

١. التسجيل ـــ يجب تسجيل كل نشاط ينطبق عليه تعريف شركة خدمات مالية عدا ما يلي:

- نشاط مقصور على شركة خدمات مالية واحدة لإنها تعمل كوكيل لشركة خدمات مالية أخرى؛
- نشاط مقصور على شركة خدمات مالية واحدة كجهة إصدار أو بائع أو مسترد لقيمة مخزونة؛
- هيئة البريد الأمريكية وأجهزة الولايات المتحدة، لأية ولاية، أو لأي قسم فرعي سياسي من أية الولاية.

[١] انظر 31 CFR 103.20

لوائح قانون المعاملات المصرفية

- غير مطلوب من المكتب الفرعي لشركة الخدمات المالية إرسال نموذج التسجيل الخاص به.

٢. قائمة الوكلاء ــ

- يجب على شركات الخدمات المالية المطلوب منها التسجيل أن تقوم بإعداد قائمة بوكلائها والاحتفاظ بها، إذا وجد، وذلك في اليوم الأول من كل شهر يناير عن فترة الـ ١٢ شهر السابقة.
- وحسب الطلب، يجب على شركات الخدمات المالية إتاحة قوائم وكلائها أمام جهاز مكافحة الجرائم المالية وأية جهات قانونية أو رقابية مناسبة (بما فيها بصفتها سلطة فحص شركات الخمات المالية).

٣. تقرير الأنشطة المشبوهة ــ

شركات الخدمات المالية المطلوب منها إرسال تقارير عن الأنشطة المشبوهة هي:

- شركات الخدمات المالية التي تعمل كوحدات إرسال أموال؛
- تجار العملة أو مكاتب الصرافة
- جهات إصدار الحوالات المالية، أو بائعيها، أو مستورديها؛
- جهات إصدار الشيكات السياحية، أو بائعيها، أو مستورديها؛
- هيئة البريد الأمريكية.

يجب على شركات الخدمات المالية الاحتفاظ بنسخة من تقارير الأنشطة المشبوهة المرسلة أو سجل الشركة الأصلي المعادل لأية مستندات مؤيدة (مساعدة) عن فترة خمس سنوات من تاريخ التقرير. ويجب أن يتم تحديد هوية المستندات المؤيدة (المساعدة) كما هي، ورغم عدم ضرورة إرسال المستندات مع التقرير، إلا أن هذه المستندات تعتبر في حكم المرسلة مع التقرير. وحسب الطلب، يجب على شركات الخدمات المالية إتاحة كافة المستندات المؤيدة أمام جهاز مكافحة الجرائم المالية وأية جهات قانونية أو رقابية مناسبة (بما فيها بصفتها سلطة فحص شركات الخمات المالية).

لوائح قانون المعاملات المصرفية

ملخص للوائح معينة من قانون المعاملات المصرفية (يُتبَع)

٤. برنامج الإذعان لقانون مكافحة غسيل الأموال — على كافة شركات الخدمات المالية، بما فيها جهات إصدار القيمة المخزونة أو بائعيها أو مستردييها وضع برنامج للإذعان لقانون مكافحة غسيل الأموال وتنفيذه وذلك بموجب النص الوارد بالقسم رقم ٣٥٢ من قانون باتريوت الأمريكي والمنفذ باللائحة 31 CFR 103.125.

٥. تقرير المعاملات النقدية — يجب على شركات الخدمات المالية إرسال تقارير المعاملات النقدية بالعملة التي تتضمن مبلغ أكثر من ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، سواء تدفق نقدي داخل أو خارج، والتي تُدار بواسطة، أو من خلال، أو إلى شركة الخدمات المالية في أي يوم واحد أو بالنيابة عن نفس الشخص.

٦. المستند النقدي "السجل" — يجب على شركات الخدمات المالية الاحتفاظ بمعلومات معينة عن مبيعات المستندات النقدية — مثل الحوالات المالية أو الشيكات السياحية — من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

٧. قواعد تحويل الأموال — يجب على شركات الخدمات المالية الاحتفاظ بمعلومات معينة عن تحويلات الأموال، مثل إرسال أو استلام أمر دفع خاص بتحويل مالي بمبلغ ٣,٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر، بغض النظر عن طريقة الدفع.

٨. سجل استبدال العملة — يجب على شركات الخدمات المالية الاحتفاظ بسجلات معينة لكل عملية استبدال عملة تزيد عن ١,٠٠٠ دولار أمريكي.

٩. الإحتفاظ بالسجلات — يجب الاحتفاظ بكافة سجلات شركة الخدمات المالية لفترة خمس سنوات ويجب إيداعها أو تخزينها بأية صورة بحيث يسهل الاطلاع عليها خلال فترة معقولة من الزمن.

مطالب التسجيل

تطلب لوائح قانون المعاملات المصرفية أن تكون شركات الخدمات المالية قد قامت بتسجيل نفسها لدى جهاز مكافحة الجرائم المالية قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠١. أما شركة الخدمات المالية التي تم إنشائها بعد ذلك التاريخ، فيجب أن تسجل نفسها قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يومًا التي تبدأ من يوم تاريخ إنشائها.

لوائح قانون المعاملات المصرفية

هيئة البريد الأمريكية والهيئات الفيدرالية أو الحكومية بالولاية ليست مطالبة بالتسجيل.

وشركات الخدمات المالية مطالبة بتجديد تسجيلها كل عامين قبل حلول الحادي والثلاثين من ديسمبر في نهاية فترة العامين الميلادين التي تعقب تسجيلها الأبتدائي. وبالإضافة إلى ذلك، شركات الخدمات المالية المطالبة بالتسجيل مطالبة أيضًا بإعداد قائمة بالوكلاء والاحتفاظ بها، إذا وجد، وذلك في اليوم الأول من كل شهر يناير عن فترة الـ ١٢ شهر السابقة.

استكمال التعليمات وإرسالها

يجب أن تقوم شركات الخدمات المالية بالتسجيل عن طريق إعداد وإرسال النموذج ١٠٧ لجهاز مكافحة الجرائم المالية، تسجيل شركة الخدمات المالية، المتاح على www.msb.gov أو بالاتصال بمركز توزيع نماذج مصلحة الضرائب على الدخلIRS على الهاتف رقم ١-٨٠٠-٨٢٩-٣٦٧٦.

ويعتبر التسجيل مسؤولية المالك أو المدير المسؤول عن إدارة شركة الخدمات المالية، الذي يجب عليه توقيع نموذج التسجيل مستكملاً وإرساله.

قوائم الوكلاء

شركة الخدمات المالية المطالبة بالتسجيل والتي لديها وكلاء يجب أن تقوم بإعداد قائمة بهؤلاء العملاء والاحتفاظ بها. ويجب أن يتم تحديث هذه القائمة قبل الأول من يناير من كل عام. ويجب على أية شركة خدمات مالية إتاحة قوائم وكلائها أمام جهاز مكافحة الجرائم المالية وأية جهات قانونية أو رقابية مناسبة، بما فيها مصلحة الضرائب على الدخل (IRS)، حسب الطلب. وبصفة عامة، يجب أن تشمل قائمة الوكلاء:

- *الاسم*: اسم الوكيل، بما في ذلك من اسماء تجارية أو تنفيذ -مشروعات- كأسماء.

قوائم الوكلاء (يُتبع)

- *العنوان:* عنوان الوكيل، بما في ذلك عنوان الشارع، المدينة، والرمز البريدي.
- *نوع الخدمات:* نوع خدمات شركة الخدمات المالية التي يقدمها الوكيل بالنيابة شركة الخدمات المالية المحتفظة بالقائمة.
- *إجمالي مبلغ العملية:* تدوين للشهور بالاسم في الـ ١٢ شهر السابقة لتاريخ قائمة الوكلاء التي يزيد فيها اجمالي مبلغ عملية الوكيل، مقابل منتجات أو خدمات مالية صادرة من قبل شركة الخدمات المالية المحتفظة بقائمة الوكلاء، عن ١٠٠,٠٠٠ دولار امريكي.
- *مؤسسة الإيداع:* اسم وعنوان أي محل إيداع يحتفظ فيه الوكيل بحساب خاص بأية مبالغ تم إيداعها أو مبالغ مقابل خدمات شركة خدمات مالية يقدمها الوكيل بالنيابة عن شركة خدمات العمال المحتفظة بالقائمة.
- *عام الحصول على الوكالة:* العام الذي أصبح فيه الوكيل لأول مرة وكيلاً عن شركة الخدمات المالية.
- *الأفرع:* عدد الأفرع والوكلاء من الباطن الموجودين لدى الوكيل، إذا وجد.

المستندات المؤيدة (المساعدة)

يجب على شركة الخدمات المالية الاحتفاظ بالمستندات المؤيدة (المساعدة)، بما فيها نسخة من نموذج التسجيل الميداني، وقيمة تقديرية لحجم الأعمال، ومعلومات تتعلق بالملكية أو الإشراف، وكذا الاحتفاظ بقائمة الوكلاء لفترة خمس سنوات.

لوائح قانون المعاملات المصرفية

الجزاءات المدنية والجنائية

يمكن فرض جزاءات مدنية وجنائية نظير حالات خرق قوانين ولوائح مكافحة غسيل الأموال. وقد تؤدي الجزاءات إلى غرامات أساسية ومدد حبس بالسجن. وأية شركة خدمات مالية تفشل في الإذعان لكتابة تقارير قانون المعاملات المصرفية ومطالب تسجيل المعلومات و حفظها تواجه جزاءات مدنية محتملة يقدر بمبلغ لا يزيد عن ٥٠٠ دولار أمريكي مقابل مخالفات المهمل ويزيد عن ذلك للمبلغين التاليين مقابل مخالفات مع سبق الإصرار: المبلغ الداخل في العملية (حتى ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) أو ٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي.

وفي ظروف معينة، يمكن إثبات أن الشركات مسؤلة جنائيًا عن أفعال عامليها. وأقصى عقوبة جنائية لمخافة مطالب قانون المعاملات المصرفية هي الغرامة المالية بما لا يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو مدة عقوبة بالسجن تصل إلى ١٠ سنوات أوكليهما.

ولهذا فمن الأهمية بمكان أن يتم تدريب العاملين تدريبًا كاملاً على الإذعان للوائح قانون المعاملات المصرفية وأن النظام في وضع يضمن أن العاملين يتبعون قوانين ولوائح مكافحة غسيل الأموال.

وتستطيع شركات الخدمات المالية عمل الكثير لمساعدة الحكومة الفيدرالية في جهودها في مجال مكافحة غسيل الأموال. على أقل تقدير، يجب على شركات الخدمات المالية إرسال تقارير قانون المعاملات المصرفية بدقة وفي التوقيتات المحددة لها، وإنشاء سجلات دقيقة والاحتفاظ بها طوال الفترات المحددة، وعمل برامج إذعان مناسبة والحفاظ عليها واتباع إرشادات وزارة الخزانة الأمريكية ذات العلاقة بقانون المعاملات المصرفية.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

إعداد برامج للإذعان لقانون مكافحة غسيل الأموال

بموجب القانون، كل شركة خدمات مالية مطالبة بأن يكون لديها برنامج إذعان لقوانين مكافحة غسيل الأموال. واللائحة التي تطالب شركات الخدمات المالية بتطوير برنامج إذعان لقوانين مكافحة غسيل الأموال والاستمرار في تنفيذها واردة في 31 CFR 103.125. ويجب أن يتناسب كل برنامج مع المخاطر الناتجة عن موقع وحجم وطبيعة ومقدار الخدمات المالية المقدمة من قبل شركة الخدمات المالية. على سبيل المثال، وحدة إرسال أموال ذات حجم أعمال ضخم واقعة في بويس. لذلك، فمن المتوقع أن يكون لوحدة كوحدة كاليفورنيا الضخمة لإرسال الأموال برنامج للإذعان لقوانين مكافحة غسيل الأموال، يتناسب مع مخاطره الأكبر، ويكون أكثر تعقيدًا من صراف أصغر للشيكات في مدينة إيداهو لا يواجه إلا قدر أقل من مخاطر استغلاله لتسهيل عملية غسيل أموال. والبرنامج الجيد والمناسب هنا يكون هو البرنامج المصمم لمنع استغلال شركة الخدمات المالية في تسهيل عملية غسيل أموال.

وكل برنامج إذعان لقوانين مكافحة غسيل الأموال يجب أن يكون كتابةً ويجب أن:

- يتضمن سياسات، وإجراءات، وضوابط داخلية مصممة بشكل مناسب يضمن الإذعان لقانون المعاملات المصرفية؛
- يحدد مواصفات موظف مسؤول عن الإذعان يوميًا لقانون المعاملات المصرفية وبرنامج الإذعان؛
- عقد دورات تعليمية وتدريبية للأفراد المناسبين؛
- القيام بالمراجعة المستقلة لمراقبة برنامج جيد والاستمرار فيه.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

يعمل إلتزام الإدارة القوي ببرنامج الإذعان لمكافحة غسيل الأموال على تشجيع الإذعان المستمر ويساعد على منع القائمين بغسيل الأموال من استغلال شركة الخدمات المالية.

كما أن جهاز مكافحة الجرائم المالية تشجع شركات الخدمات المالية على تبني سياسات وإجراءات تضم بيان لجنة بازل للمبادئ حول غسيل الأموال، والتي تحث على وجود:

- تعريف مناسب لكافة الأشخاص الذين يديرون عمليات مالية لدى المؤسسة المالية.
- مستويات أخلاقية عالية في العمليات المالية والإذعان للقوانين واللوائح التي تحكم العمليات المالية.
- التعاون مع تطبيق القوانين.
- المعلومات والتدريب للموظفين للتأكد من أنهم يستطيعون تنفيذ هذه المبادئ.

إقامة علاقات العملاء

إن السياسات والإجراءات الحازمة في التعرف على هوية العميل وصحتها يمكن أن تكون سلاحًا فعالاً في يد المؤسسة المالية لمواجهة غسيل الأموال. كما أن طلب الهوية المناسبة والتأكد من صحة المعلومات في حالات معينة، واليقظة والانتباه في العمليات غير الطبيعية أو المشبوهة يمكن أن يساعد شركة الخدمات المالية في منع مخططات غسيل الأموال وكشفها.

إن سياسة التأكد من صحة هوية العميل المنفذة لعمليات ذات نشاط معين تؤدي إلى:

- المساعدة في الكشف عن النشاط المشبوه في الوقت المناسب.
- تشجيع الإذعان لكافة قوانين الولاية والقوانين الفيدرالية المعمول بها والسارية على شركات الخدمات المالية.
- تشجيع الممارسات التجارية المأمونة والنظيفة.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

إقامة علاقات العملاء (يُتبَع)

- تقليل المخاطرة التي ستتعرض إليها شركة الخدمات المالية بسبب الأنشطة غير المشروعة إلى أدنى حد ممكن.
- تقليل مخاطر استيلاء الحكومة ومصادرتها لأموال مصاحبة لعمليات العملاء (مثل حوالات مالية/شيكات سياحية معلقة وتحويلات مالية بارزة لم تُدفَع) عندما يكون العميل متورطًا في نشاط إجرامي.
- حماية سمعة شركة الخدمات المالية.

إرسال تقارير الأنشطة المشبوهة

تعتبر تقارير الأنشطة المشبوهة من بين الأسلحة الأساسية للحكومة في المعركة ضد غسيل الأموال وجرائم الأموال الأخري. وهذه التقارير تعتبر أيضًا مكونًا رئيسيًا من مكونات برنامج الإذعان لقوانين مكافحة غسيل الأموال.

والمطلوب من الكثير من شركات الخدمات المالية هو إرسال تقارير بالأنشطة المشبوهة إذا ساورها الشك في أن هناك عملية محتملة غير قانونية تجري وعندما يتحقق في هذا النشاط عتبة معايير الإبلاغ المتعارف عليها.

أنواع شركات الخدمات المالية التي تغطيها حاليًا مطالب تقارير الأنشطة المشبوهة من شركات الخدمات المالية هي:

- وحدات إرسال الأموال،
- تجار العملة أو مكاتب الصرافة،
- الحوالة المالية ـــ جهات إصدارها أو بائعيها أو مستردِيها،
- الشيكات السياحية ـــ جهات إصدارها أو بائعيها أو مستردِيها،
- هيئة البريد الأمريكية

غير مطلوب من شركات الخدمات المالية التي تقدم القيمة المخزنة فقط أن تبلغ عن النشاط المشبوه في هذا الوقت.

راجع الموقع www.msb.gov من أجل التحديثات المطلوب من شركات الخدمات المالية إجرائها لإرسال تقارير الأنشطة المشبوهة

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

يجب على شركة الخدمات المالية استكمال وإرسال تقرير الأنشطة المشبوهة إذا توفر في العملية **كلا الشرطين التاليين**:

- أن تكون مشبوهة،
- أن يكون المبلغ ٢,٠٠٠ دولار أو أكثر (٥,٠٠٠ دولار أو أكثر لصالح جهات إصدار تقوم بمراجعة سجلات التصفية).

يجب استكمال وإرسال تقرير الأنشطة المشبوهة خلال ٣٠ يومًا من كشف العملية المشبوهة من قبل شركة الخدمات المالية.

أما الشركات التي لا تغطيها حاليًا القاعدة القانونية الخاصة بتقارير الأنشطة المشبوهة ــ مثل جهات إصدار قيمة مخزونة أو بائعيها أو مستردیها ــ قد تقوم طواعيةً بإرسال تقارير عن الأنشطة المشبوهة. كما أن أية شركة للخدمات المالية قد تقوم طواعيةً أيضًا بإرسال تقارير الأنشطة المشبوهة خاصة بنشاط تحت عتبة الإبلاغ.

إنه من غير القانوني القيام بإبلاغ أي شخص مشترك في عملية مالية بأنه قد تم كتابة تقرير نشاط مشبوه وإرساله.إن الحفاظ على سرية تقارير الأنشطة المشبوهة سوف يمنع الأشخاص المشتبه فيهم المتورطين في نشاط إجرامي من هيكلة نشاطهم بطريقة تجعلهم يتفادون الكشف عن طريق تطبيق القانون. كما أن ذلك سوف يساعد أيضًا في حماية إرسال شركة الخدمات المالية لتقريرها. كما يجب إرسال تقرير نشاط مشبوه و/أو معلومات واردة في تقرير نشاط مشبوه إلى جهاز مكافحة الجرائم المالية أو أية جهة مخولة لتطبيق القوانين أو أية جهة رقابية مناسبة عند طلب ذلك.

تتطلب بعض العمليات المشبوهة إجراءات فورية. **فإذا كان لدى شركة الخدمات المالية سببًا للشك في أن العمليات التي يجريها أحد العملاء قد تكون لها علاقة بنشاط إرهابي ضد الولايات المتحدة، فينبغي على شركة الخدمات المالية الاتصال الفوري بالمؤسسات المالية على الخط الساخن المجاني رقم: ١-٨٦٦-٥٥٦-٣٩٧٤.**

وبالمثل، إذا كان هناك أية مخالفات مشتبه بها ــ مثل مخططات جارية لغسيل أموال ــ تحتاج إلى انتباه فوري، فيجب على شركة الخدمات المالية إخطار الجهة المناسبة لتطبيق القانون. وعلى أية حال، يجب أيضًا على شركة الخدمات المالية إرسال تقرير بنشاط مشبوه إذا كانت هذه الشركة خاضعة للإبلاغ الإلزامي. هناك نص قانوني بقانون المعاملات المصرفية (يُسَمَّى "الملجأ الآمن") يوفر حماية واسعة من المسؤلية المدنية لشركات الخدمات المالية وموظفيها الذين يرسلون تقارير الأنشطة المشبوهة أو يبلغون عن نشاط مشبوه.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

ما هو "النشاط المشبوه؟"

يجب إرسال تقرير النشاط المشبوه من قبل شركة خدمات مالية مغطاة إذا كانت هذه الشركة تعلم أو تشك أ لديها سببًا للشك في أن العملية أو نموذج العملية مشتبه به ويتضمن مبلغ ٢,٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر. العملية المشبوهة هي عملية يتوافر فيها شرط واحد أو أكثر من الآتي:

- **تتضمن أموالاً مستخرجة من نشاط غير قانوني،** أو المقصود منها إخفاء أموال أو أصول مستخرجة من نشاط غير قانوني.
- **مصممة للتهرب من مطالب قانون المعاملات المصرفية،** سواء من خلال الهيكلة أو أية وسيلة أخرى.
- **تبدو أنها لا تخدم أي مشروع تجاري أو أي غرض قانوني واضح،** ولا تستطيع شركة الخدمات المالية تقديم تفسير معقول للعملية بعد التأكد من جميع الحقائق المتاحة.
- **تتضمن استغلال شركة الخدمات المالية لتسهيل نشاط إجرامي.**

يجب أن يكون لدى جميع شركات الخدمات المالية نظامًا أو إجراءً يضمن أن تقارير الأنشطة المشبوهة يتم إرسالها في الوقت المناسب. إذا اشتبه موظف بإحدى شركات الخدمات المالية في شخص يقوم بغسيل أموال، أو يجري عمليات للتهرب من مطالب قانون المعاملات المصرفية، أو يجري عملية ليس لها غرض قانوني واضح ولا يمكن تقديم تفسير معقول لها، أو تتضمن استخدام شركة الخدمات المالية لتسهيل نشاط إجرامي، فيجب على هذا الموظف إبلاغ مديره أو الموظف المسؤول عن الإذعان عن هذا النشاط. بعد ذلك، إذا قررت شركة الخدمات المالية ضرورة إرسال تقرير نشاط مشبوه، فيجب عليها إرسال التقرير مع الاحتفاظ بنسخة منه لمدة خمس سنوات. يجب الاحتفاظ بأية مستندات مؤيدة (مساعدة)، مثل سجلات العملية، مع نسخة من النموذج المُرسَل مع الحتفاظ بها أيضًا لمدة خمس سنوات من تاريخ إرسال التقرير

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

ما هي "الأموال المستخرجة من نشاط غير قانوني؟"

العبارة "أموال مستخرجة من نشاط غير قانوني" تعني حصيلة نقدية عن عمل إجرامي.

مثال. يقوم مهرب مخدرات ببيع مخدرات إلى مستخدم مقابل ٥٠٠ دولار أمريكي. والمال المتحصل من مشتري المخدرات وهو مبلغ الـ ٥٠٠ دولار أمريكي يعتبر حصيلة من بيع مخدرات ويعتبر "أموال مستخرجة من نشاط غير قانوني."

ما هي العملية التي تعتبر "مصممة للتهرب من مطالب المعاملات المصرفية؟"

مثال. عميل يجري عملية مالية بمبلغ ١١,٠٠٠ دولار أمريكي يحاول رشوة موظف شركة الخدمات المالية حتى لا يملأ تقرير نشاط مشبوه ويرسله.

ما هي العملية التي "لا تخدم أي مشروع تجاري أو أي غرض قانوني واضح؟"

قد تُجرى بعض العمليات بطريقة تجعلها تبدو أنها غير طبيعية أو مشبوهة. ومع ذلك، فإن هناك حقائق إضافية، إذا عُرِفَت من قبل الشركة القائمة بالإبلاغ، فقد تكشف بشكل منطقي سبب ظهور هذه العملية أولاً كعملية غير طبيعية أو مشبوهة.

مثال. أحد العملاء، مدرس متقاعد، يرسل ويتلقى تحويلات مالية بشكل متكرر تقدر في كل مرة بأكثر من ٢,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ومن أشخاص مختلفين. وقد تستنتج شركة الخدمات المالية أولاً أن هذه العمليات مشبوهة لإنها تبدو "لا تخدم أي مشروع تجاري أو أي غرض قانوني واضح" وأنه لا يبدو أن هناك مصدر قانوني لهذه الأموال. ومع ذلك، ومع مزيد من المعلومات، قد تستنتج شركة الخدمات المالية أن الغرض التجاري موجود. على سبيل المثال، قد يكون هذا المدرس المتقاعد مستخدم منتظم للمزادات الموجودة على موقع إنترنت لشراء وبيع مجوهرات قديمة وأنتيكات.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

ما هي العملية التي "تتضمن استغلال شركة الخدمات المالية لتسهيل نشاط إجرامي؟"

مثال. تشك أحد شركات الخدمات المالية في أن أحد العملاء يقوم بإرسال تحويل مالي لتمويل أحد المنظمات الإرهابية.

من المهم ملاحظة أن الحجم فقط، مثل صرف مبلغ نقدي كبير أو تحويل مالي ضخم، يجب ألا يكون عامل مُحَدِّد في اتخاذ قرارًا بإرسال تقرير نشاط مشبوه. فالعوامل التي يجب أن تساهم في هذا القرار تشمل الآتي: حجم العمليات وتكرارها وطبيعتها وخبرة شركة الخدمات المالية مع العملاء والأفراد الآخرين أو الكيانات الأخرى التي لها علاقة بالعملية (إن وجد)؛ والمعيار الخاص بهذه العمليات داخل خط المشروعات التجارية لشركة الخدمات المالية ومنطقتها الجغرافية.

علامات الخطر

عندما تُصدر أحد العوامل إشارة بأن عملية ما غير طبيعية ويحتمل أن تكون "مشبوهة"، فيطلق عليه "علامة خطر".

أمثلة لبعض علامات الخطر الشائعة:

هوية العميل أو معلوماته

- العميل يستخدم هوية مزيفة.
- اثنان أو أكثر من العملاء يستخدمون هويات متشابهة.
- عميل يقوم بتغيير العملية بناءً على علمه بضرورة إظهار الهوية.
- عميل يقوم بتغيير هجاء أو ترتيب اسمه/اسمها بالكامل.

عمليات تحت عتبات الإبلاغ وإمساك السجلات

يُجري العميل عمليات مباشرةً تحت عتبات ذات علاقة:

- عمليات استبدال عملات أقل مباشرةً من ١,٠٠٠ دولار أمريكي.
- مبيعات نقدية لحوالات مالية أو شيكات سياحية أقل مباشرةً من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

أشخاص متعددون أو أماكن متعددة

- اثنان أو أكثر من العملاء يعملون سويًا لتقسيم عملية واحدة إلى عمليتين أو أكثر من أجل التهرب من كتابة تقرير قانون المعاملات المصرفية أو أحد مطالب إمساك السجلات.
- عميل يستخدم اثنين أو أكثرمن الأماكن أو الصرافين في نفس اليوم لتقسيم عملية واحدة إلى عمليات أصغر لكي يتهرب من كتابة تقرير قانون المعاملات المصرفية أو أحد مطالب إمساك السجلات.

سلوك غير قانوني صريح من العميل

- عميل يقدم رشوة أو بقشيش.
- عميل يعترف بسلوك إجرامي.

من المحتمل جدًا أن تكتشف أحد شركات الخدمات المالية أثناء قيامها بالتحقق بشكل صحيح من صحة هوية أحد العملاء نشاطًا مشبوهًا يجب الإبلاغ عنه.

ما الذي يجب ان تسعى إليه شركات الخدمات المالية؟

قد تتنوع مخططات غسيل الأموال بشكل واسع. الإجراءات الفيدرالية للحد من أنشطة غسيل الأموال ركزت ذات مرة بشدة على الهوية والوثائق الخاصة بعمليات العملة الضخمة. وفي الآونة الأخيرة، ركزت جهود مكافحة غسيل الأموال على استخدام التحويلات المالية، من خلال كل من نظم التحويلات المالية البنكية وغير البنكية، ووسائل أخرى لنقل الأموال. واليوم، ونظرًا لأن عمليات غسيل الأموال أصبحت أكثر تعقيدًا، فإننا نجد أن جميع أنواع العمليات المالية تواجه درجة أكبر من التدقيق والفحص.المواقف التالية قد تكشف عملية غسيل أموال أو نشاط آخر غير قانوني.

وهذه القوائم ليست قوائم شاملة، ولكنها قد تساعد شركات الخدمات المالية في التعرف على الطرق التي قد يلجأ إليها غاسلو الأموال ومجرمون آخرون لغسل الأموال.

محاولات التهرب من كتابة تقرير قانون المعاملات المصرفية ومطالب إمساك السجلات

قد يحاول عملاء الحفاظ على عملياتهم تحت عتبات كتابة

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

ما الذي يجب ان تسعى إليه شركات الخدمات المالية؟ (يُتبَع)

التقرير ومطالب تسجيل المعلومات وحفظها مباشرةً، مثل:

- عميل أو مجموعة من العملاء تحاول إخفاء حجم عملية نقدية كبيرة بتقسيمها إلى عمليات متعددة أصغر من خلال، على سبيل المثال، إجراء عمليات أصغر —
  - في أوقات مختلفة في نفس اليوم.
  - بصرافين مختلفين بشركة الخدمات المالية في نفس اليوم أو في أيام مختلفة.
  - في أفرع مختلفة من نفس شركة الخدمات المالية في نفس اليوم أو في أيام مختلفة.
- عميل أو مجموعة من العملاء يقومون بعمليات مشابهة عديدة خلال عدة أيام، محافظين على مستوى أدنى من المستوى الذي يستوجب عنده كتابة التقرير أو تحت حدود إمساك السجلات. فعلى سبيل المثال، قد يقوم العميل بالآتي:
  - شراء حوالات بريدية بمبلغ نقدي أقل من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي خلال عدة أيام.
  - شراء شيكات سياحية بمبلغ نقدي أقل من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي خلال عدة أيام.
  - بدء تحويلات مالية متعددة إلى نفس المستلم، بحيث يكون كل تحويل أقل من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي، خلال عدة أيام.
- عميل يقاوم إعطاء بيانات ومعلومات مطلوبة لكتابة التقرير أو مطلوبة لأحد مطالب إمساك السجلات، سواء بموجب القانون أو سياسة الشركة.
- عميل يقاوم الاستمرار في إجراء العملية بعد إخباره ضرورة ملئ وإرسال تقرير أو إنشاء سجل.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

- عميل يقوم بتقسيم عملية واحدة كبيرة إلى عمليات أصغر بعد إخباره ضرورة ملئ وإرسال تقرير أو إنشاء سجل.

- عميل يقدم هوية مختلفة في كل مرة يجري فيها عملية مالية.

- عميل يقوم بهجاء حروف اسمه بشكل مختلف أو يستخدم اسمًا مختلفًا في كل مرة يبدأ أو يستلم فيها تحويلاً ماليًا أو يشتري شيكات سياحية.

- أي فرد أو مجموعة أفراد تقوم برشوة أو محاولة رشوة أحد موظفي شركة خدمات مالية حتى لا يقوم بإرسال أية نماذج تقارير مطلوبة أو من أجل عدم إنشاء سجل مطلوب بموجب القانون أو بموجب سياسة الشركة.

- أي فرد أو مجموعة أفراد تقوم برشوة أو محاولة رشوة أحد موظفي شركة خدمات مالية حتى لا يقوم بإرسال أية نماذج تقارير مطلوبة أو من أجل عدم إنشاء سجل مطلوب بموجب القانون أو بموجب سياسة الشركة.

- عميل يستلم دفعة من تحويلات مالية متعددة تبدو كأنها اشتُريَت بأسلوب "مهيكل" ــ منظم بطريقة تسمح بالتهرب من كتابة التقرير أو تحقيق مطالب إمساك السجلات.

- بنفس عميل الإرسال، كل تحويل بمبلغ أدنى مباشرةً من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي (أو أدنى من أية عتبة أخرى ذات علاقة).
- بواسطة عملاء إرسال متعددين بدأو في أحد مواقع شركة الخدمات المالية خلال دقائق بين كل عميل والآخر، وكل تحويل بمبلغ أدنى مباشرةً من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي (أو أدنى من أية عتبة أخرى ذات علاقة).

- عميل يصرف مستندات مالية متعددة (حوالات مالية، شيكات سياحية، شيكات صراف، درافتات أجنبية) تبدو كأنها اشتُريَت بأسلوب مهيكل (ويكون كل مستند أقل من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي).

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

ما الذي يجب ان تسعى إليه شركات الخدمات المالية؟ (يُتبَع)

عملاء يقدمون معلومات غير كافية و/أو مشكوك فيها

عملاء من الأفراد أو الشركات قد يحاولون التهرب من تقديم الهوية المطلوبة، مثل:

- عميل فرد لا يريد أو لا يستطيع تقديم هوية أو معلومات.
- عميل فرد يقدم هوية أو معلومات مختلفة في كل مرة يُجري فيها عملية مالية.
  - اسم مختلف أو هجاء مختلف لحروف الاسم.
  - عنوان مختلف أو هجاء مختلف أو أرقام مختلفة في العنوان.
  - أنواع هوية مختلفة.
- عميل فرد بدون عنوان محلي يتظاهر بأنه من أحد السكان المحليين لأنه عميل متكرر.
- هوية قانونية تبدو أنها تم تغييرها.
- وثيقة هوية بها مواصفات لصاحبها لا تتطابق مع مظهر العميل (عُمر مختلف، الطول مختلف، لون العينين مختلف، الجنس مختلف).
- وثيقة هوية منتهية الصلاحية.
- عميل فرد يقدم أية وثيقة هوية أو معلومات غير طبيعية أو مشكوك فيها.
- عميل شركة تقاوم تقديم معلومات كاملة بخصوص: نوع النشاط التجاري، الغرض من العملية المالية، أو أية معلومات مطلوبة من قبل شركة الخدمات المالية.
- عميل شركة منتظر يرفض تقديم معلومات للحصول على تخفيض من الشركة (أو أية برامج عملاء أخرى مقدمة من قبل شركة الخدمات المالية).

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

نشاط لا ينسجم مع نشاط العميل أو وظيفته

ابحث عن امثلة لنشاط غير منسجم للعميل، مثل:

- عميل فرد يُجري عمليات شركة خدمات مالية بمبالغ ضخمة لا تنسجم مع دخله المتحصل عليه من وظيفته المدونة في هويته.
- عميل شركة تشترك في عمليات مالية تستخدم بشكل متكرر فواتير ضخمة عندما لا تفسر طبيعة نشاط هذه الشركة مثل هذا الاستخدام.
- عميل فرد أو عميل شركة يصرف إعداد كبيرة من شيكات أطراف أخرى.
- عميل يُجري عمليات شراء نقدية لحوالات مالية أو شيكات سياحية أو مستندات أخرى لا تنسجم مع النشاط التجاري للعميل أو مع وظيفته.
- عميل شركة تستخدم وسيلة دفع لا تنسجم مع ممارساتها التجارية العامة (مثال:تدفع مقابل خدمات من شركة خدمات مالية بشيكات سياحية أو حوالات بريدية أو شيكات أطراف أخرى).
- عميل شركة تُرسل أو تستلم تحويلات مالية إلى/من أشخاص في دول أخرى دون سبب تجاري واضح أو تُعطي سببًا لا ينسجم مع نشاط العميل.
- عميل شركة تُرسل أو تستلم تحويلات مالية إلى/من أشخاص في دول أخرى إذا لم تتضمن طبيعة الشركة وبشكل طبيعي تحويلات دولية.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

ما الذي يجب ان تسعى إليه شركات الخدمات المالية؟ (يُتبَع)

خصائص أو أنشطة غير طبيعية

لاحظ أية خصائص غير طبيعية، مثل:

- عميل فرد يقوم بشراء منتجات/خدمات بانتظام وهو لا يقيم ولا يعمل في منطقة خدمة شركة الخدمات المالية.
- عميل يدفع مقابل منتجات/خدمات شركة الخدمات المالية مستخدمًا فواتير بالية لها رائحة غير طبيعية أو تشبه رائحة كيماوية.
- عميل يدفع مقابل منتجات/خدمات شركة الخدمات المالية مستخدمًا حوالات بريدية أو شيكات سياحية دون مدخلات أو قيود ذات علاقة في واجهة المستند (مثال: بالنسبة للحوالات المالية ــ خانة المستفيد فارغة، وبالنسبة للشيكات السياحية ــ لا توقيع أو لا توقيع لممثل التأمين).
- عميل يدفع مقابل منتجات/خدمات شركة الخدمات المالية مستخدمًا حوالات بريدية أو شيكات سياحية ذات رموز غير طبيعية أو طوابع غريبة أو كتابات (مثل الأحرف الأولى من اسم) موجودة على وجه المستند او خلفه.
- عميل يشتري تحويلات مالية، وحوالات مالية، وشيكات سياحية، إلخ.، بمبالغ نقدية ضخمة عندما لا تطلب شركة الخدمات المالية الدفع نقدًا.
- عميل فرد أو عميل شركة يطلب شراء شيكات سياحية أو حوالات بريدية بأوامر شراء جملة ضخمة.
- عميل يشتري عددًا من التحويلات المالية أو الحوالات المالية أو الشيكات السياحية مقابل مبالغ ضخمة أو أدنى مباشرةً من عتبة محدد دون سبب واضح.
- عميل يبدأ بشكل متكرر استبدال فواتير صغيرة بفواتير كبيرة، أو العكس، عندما لا يستخدم العميل بشكل طبيعي النقد كوسيلة دفع.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

- عميل يرسل ويستلم تحويلات مالية بمبالغ متساوية في نفس الوقت تمامًا أو تقريبًا.
- عميل يستلم عددًا من التحويلات المالية، وفي نفس اليوم، أو خلال عدة أيام، يبدأ إرسال تحويل مالي أو أكثر إلى شخص في مدينة أخرى أو بلد آخر بنفس المبلغ.
- عميل يرسل ويستلم كميات متكررة أو كبيرة من تحويلات مالية إلى أو من أشخاص مقيمين في بلاد أجنبية، خاصةً بلاد واردة بقائمة الدوائر غير المتعاونة.
- عميل يستلم تحويلات مالية ويشترى على الفور مستندات نقدية مُعَدة للدفع إلى طرف ثالث.

التغيرات في الصفقات أو أشكال الصفقات

انتبه للتغيرات في النشاط، مثل:

- التغيرات الرئيسية في سلوك العميل، على سبيل المثال:
  - يبدأ عميل حوالة مالية مفردة في إجراء مشتروات أسبوعية للحوالات المالية بنفس المبالغ (عندما يكون أو تكون في وقت سابق قد قام بشراء حوالات بريدية فقط في يوم دفع الرواتب للإيجار أو المرافق، إلخ.)
  - أن يبدأ عميل مفرد في جلب مبالغ نقدية كبيرة (عندما يكون أو تكون في وقت سابق قد صرف/قد صرفت شيك الراتب لشراء سندات أو تحويلات).
- التغيرات المفاجأة والمتفاوتة في عمليات إرسال وتلقي الحوالات النقدية.يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تكافح غسيل الأموال

ما الذي يجب ان تسعى إليه شركات الخدمات المالية؟ (يتبع)

- التزايد السريع في حجم وتكرار النقدية المستخدمة بواسطة عميل معين.

الموظفين

التنبه لسلوك الموظف، مثال:

- موظف شركات الخدمات المالية الذي طريقة معيشته لا يمكن أن يتحملها راتبه/راتبها، ما قد يدل على تلقي بقشيش أو رشاوي.

- الموظف الذي يعزف عن أخذ إجازة، والذي قد يدل على أنه/إنها متفق، أو مُجبر، على تقديم خدمات لعميل أو أكثر مخالفة للقانون أو سياسة الشركة.

- الموظف الذي يكون مرتبط بشكل غير عادي بعدد كبير من الصفقات أو الصفقات بمبالغ ضخمة بصورة غير عادية، والذي قد يدل على أنه/إنها متفق، أو مُجبر، على تقديم خدمات لعميل أو أكثر مخالفة للقانون أو سياسة الشركة.

مثل هذه الحالات الموضحة في هذا القسم غالبًا ما سوف يتم اكتشاف، وبناء على فحص إضافي، أنها شرعية تمامًا. وبنفس الطريقة، الحالات الأخرى الغير مذكورة هنا ربما تكون مريبة إذا كانت غير مترابطة مع النشاط العادي لعميل أو موظف معين. يجب عليك كشركة خدمات مالية أو موظف بشركة خدمات مالية، أن تقوم بتكوين رأي معقول.

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تساعد بطرق أخرى

يجب على شركات الخدمات المالية الإذعان للوائح قانون المعاملات المصرفية. الموجز التالي بعض من هذه المقتضيات.

تقارير صفقات العملة

يجب أن تحتفظ شركة الخدمات المالية بتقرير لكل صفقة تداول للعملة تتضمن نقدية داخلة أو نقدية خارجة بأكثر من ١٠ آلاف دولار تجرى بواسطة أو من خلال أو إلى شركة الخدمات المالية في أي يوم واحد بواسطة أو بالإنابة عن نفس الشخص.[٢]

ولذا، يكون مطلوب تقرير معلومات النقدية (CTR) عندما تفي عملية ما بكل الشروط التالية:

- نقدًا
- أكبر من ١٠ آلاف دولار في كلا من النقدية الداخلة أو النقدية الخارجة،
- بواسطة، أو بالإنابة عن، نفس الشخص و
- تحدث في يوم عمل واحد.

التجميع

تعتبر الصفقات المتعددة التي تجرى بواسطة أو بالإنابة عن نفس الشخص في نفس اليوم صفقة واحدة لأغراض تقرير صفقات العملة. وبمعنى آخر، يجب على شركة الخدمات المالية حفظ تقرير صفقات العملة إذا كان يعلم مجموع عمليات النقدية الداخلة أو النقدية الخارجة (الإيداع – الصرف) الخاصة بالعميل يبلغ مجملها أكثر من ١٠ آلاف دولار في يوم واحد.

النقدية الداخلة والنقدية الخارجة

يجب إضافة عمليات النقدية الداخلة مع بعضها مع صفقات النقدية الواردة و يجب إضافة عمليات النقدية الخارجة مع بعضها مع بعضها مع صفقات النقدية المنصرفة لتحديد ما إذا تم الوصول إلى عتبة تقرير معلومات النقدية (أكثر من ١٠ آلاف دولار) في أي يوم عمل واحد.

إعداد تقرير معاملات النقدية (CTR)

تقرير معاملات النقديةهو النموذج ٤٧٨٩ لمصلحة الضرائب على الدخل، تقرير معاملات النقدية، وهو يتوفر على الموقع www.msb.gov أو بطلب نماذج مصلحة الضرائب على الدخل

[٢] انظر ٣١ قانون اللوائح الفيدرالية CFR 103 - 22

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تساعد بطرق أخرى

حفظ تقارير معلومات النقدية (تقارير معلومات النقدية) (يتبع)

مركز التوزيع في ٨٢٩-٨٠٠-١-٣٦٧٦. يجب ملىء النموذج في غضون ١٥ يوم من تاريخ المعلومة (المعلومات).

تتطلب مقتضيات تقرير معلومات النقدية من شركة الخدمات المالية أن:

- التحقق من وتسجيل هوية العميل،
- الحصول على معلومات الصفقة،
- استكمال وحفظ تقرير معلومات النقدية،
- الاحتفاظ بنسخة من تقرير معلومات النقدية لمدة خمس سنوات من تاريخ رفع التقرير.

تسجيل المعلومات وحفظها

"سجل" المستند النقدي- للمشتروات النقدية للحوالات البريدية (المالية)، والشيكات السياحية، والأدوات الأخرى

شركة الخدمات المالية التي تبيع الحوالات المالية والشيكات السياحية، أو الأدوات الأخرى نقدًا، يجب أن تتحقق من هوية العميل و أن تنشيء وتحتفظ بتسجيل لكل عملية شراء عندما يتضمن الشراء نقدية ما بين ٣٠٠٠ و١٠ آلاف دولار، داخل.[٣]

وبالتالي، يكون مطلوب التسجيل عند:

- إيداع نقدية ٣٠٠٠-١٠٠٠٠ دولار، شامل، و
- تكون النقدية الداخلة لشراء حوالات بريدية أو شيكات سياحية، أوأدوات مالية أخرى.

تتطلب مقتضيات "سجل" المستند النقدي من شركة الخدمات المالية :

- التحقق من وتسجيل هوية العميل،
- تسجيل معلومات الصفقة (لكل حوالة مالية أو شيك سياحي أو مبلغ الأداة النقدية المشتراه الأخرى والرقم المسلسل وتاريخ البيع)،
- الاحتفاظ بالتسجيل لمدة خمس سنوات من تاريخ الصفقة.

[٣] انظر ٣١ قانون اللوائح الفيدرالية CFR 103 - 29

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تساعد بطرق أخرى

قواعد تحويل الأموال لمرسلي التحويلات المالية

شركة الخدمات المالية التي تقبل تعليمات بإرسال حوالة مالية قيمتها ٣٠٠٠ دولار أو أكثر، يجب أن تتحقق من هوية العميل و أن تنشيء وتحتفظ بتسجيل للحوالة المالية، بغض النظر عن وسيلة الدفع.[٤]

علاوة على ذلك، يجب "انتقال" معلومات معينة، أي، يجب أن ترسل شركة الخدمات المالية معلومات معينة، لشركة الخدمات المالية أو المؤسسة المالية الأخرى التي تتعامل في التحويل المالي.

لمستلمي التحويلات المالية

شركة الخدمات المالية الذي تقبل تعليمات بدفع حوالة مالية قيمتها ٣٠٠٠ دولار أو أكثر، يجب أن تتحقق من هوية العملاء المستلمينأن تنشيء وتحتفظ بتسجيل للحوالة المالية، بغض النظر عن وسيلة الدفع.

تتطلب مقتضيات تسجيل التحويلات المالية من جهة إرسال الأموال:

- التحقق من هوية العميل،
- تسجيل معلومات العميل،
- تسجيل معلومات الصفقة،
- إرسال معلومات إلى شركة الخدمات المالية المستلمة للتحويل المالي،
- الاحتفاظ بالتسجيل لمدة خمس سنوات من تاريخ الصفقة.

تسجيل استبدال العملة

يجب أن تنشيء كل جهة استبدال عملة وأن تحتفظ بتسجيل لكل عملية استبدال للعملة تزيد عن ١٠٠٠ دولار.[٥] قد يكون استبدال العملة إما عملة محلية أو أجنبية، وقد يكون كلاهما.
وبالتالي، مطلوب تسجيل لصرف العملة عندما:

- تكون العملة الواردة أكثر من ١٠٠٠ دولار أو
- تكون العملة الصادرة أكثر من ١٠٠٠ دولار.

[٤] انظر ٣١ قانون اللوائح الفيدرالية ١٠٣ – ٣٣ (و)
[٥] انظر قانون اللوائح الفيدرالية ١٠٣ - ٣٧

يمكن لشركات الخدمات المالية أن تساعد بطرق أخرى

تسجيل المعلومات وحفظها (يتبع)

مثال. يرغب عميل في استبدال ٣٠٠٠ دولار كندي بما يساويها بالدولار الأمريكي، أو يرغب عميل في استبدال ١٥٠٠ دولار من فئة العشرون دولار بعملات من فئة ١٠٠ دولار.

في كلا الحالتين، يجب تسجيل العملية.

يتضمن متطلب تسجيل صرف العملة الآتي - يلزم أن تقوم الجهة المبدلة للعملة بـ:

- تسجيل هوية ومعلومات العميل،
- تسجيل معلومات الصفقة،
- الاحتفاظ بالتسجيل لمدة خمس سنوات من تاريخ الصفقة.

التقارير التي يمكن أن تساعد مشروعات أعمال الخدمات المالية في تحديد الصفقات المريبة

يمكن استخدام قائمة التقارير التالية للبحث عن نشاط غسيل الأموال المحتمل في شركات الخدمات المالية.

تقاريرالنقدية الداخلة والنقدية الخارجة (الوارد والمنصرف) في الصفقات الضخمة

يقوم كثير من شركات الخدمات المالية بإعداد، أو لديها أنظمة تنتج، تقارير النقدية الداخلة والنقدية الخارجة. تتضمن هذه التقارير في الغالب الصفقات التي تتجاوز عتبة معينة.على سبيل المثال، كثير من جهات الإرسال أنشأت متطلبات مطابقة على المستويات أقل من عتبة ٣٠٠٠ دولار. هذه التقارير يمكن أن تساعد في تحديد العملاء الذين قد يهيكلون الصفقات لتجنب تقارير قانون المعاملات المصرفية (BSA) ومقتضيات حفظ السجلات أو الذين يشتغلون في نشاط آخر غير عادي.

تقارير المعاملات الوهمية

كثيرًا ما تقوم الشركات المصدرة للشيكات السياحية والحوالات البريدية والتحويلات المالية بإعداد، أو لديها أنظمة تنتج، تقارير تحدد الصفقات التي قد تستخدم سندات وهمية. والعمليات المصرفية الوهمية هي إيداع وسحب شيكات بين الحسابات في مصرفين أو أكثر وبتلك الوسيلة تستغل ميزة التعويم – أي، الوقت الذي يأخذه مصرف الإيداع في التحصيل من مصرف الدفع. قد تكشف التقارير التي تشير إلى المعاملات الوهمية عن أنماط لأنشطة غير عادية أخرى يحتمل ارتباطها بغسيل الأموال.

تقارير التحويلات المالية

تقوم شركات التحويلات المالية بإعداد، أو لديها أنظمة تنتج، تقارير العمليات اليومية وتقارير أخرى تحدد مجموعات مختلفة من نشاط التحويل يتم معالجتها من خلال أنظمتها (مثال على ذلك تقارير الدهاليز التي تظهر

التقارير التي يمكن أن تساعد مشروعات أعمال الخدمات المالية في تحديد الصفقات المريبة

تقارير التحويلات المالية (يتبع)

جميع التحويلات من الدولة أ إلى الدولة ب في فترة زمنية معينة). يمكن أن تساعد هذه التقارير في تحديدالأنماط الغير عادية التي قد توحي بغسيل أموال محتمل.

يمكن لهذه التقارير، حسب نوع التقرير ومدى تكراره، أن تساعد في تحديد السلوك الغير عادي للعميل. هذه التقارير قد تساعد أيضًا في تحديد السلوك غير العادي للمؤسسات التي تعمل كوكلاء لشركات التحويل المالي.

"سجل" مستند الـ ٣٠٠٠ دولار

يمكن لتقارير المبيعات النقدية للمستندات ما بين ٣٠٠٠ دولار -١٠٠٠٠ دولار، داخل، المطلوبة بواسطة قانون المعاملات المصرفية (BSA) أن تساعد شركات الخدمات المالية في تحديد نماذج تنظيم العملة الممكنة يمكن للمعلومات المسجلة، على سبيل المثال، أن تساعد في تحديد العملاء الذين قد يقومون بهيكلة صفقات لتجنب مقتضيات تقديم التقارير ومسك السجلات. لقانون المعاملات المصرفية

تسجيلات/إيصالات تسوية الحساب

تقوم جهات إصدار الحوالات المالية والشيكات السياحية بإعداد، أو لديها أنظمة تنتج، تسجيلات يومية للبنود التي تم تقديمها للسداد مقابل حساب المصرف المُصدر. قام كثير من جهات الإصدار بتصميم برامج لتحديد النماذج الغير عادية للمستندات المسددة. هذه التقارير يمكن أن تكون مفيدة للغاية في تحديد المفردات التي قد يكون تم استخدامها في أغراض غير مشروعة.

سجلات تحويل الأموال للـ ٣٠٠٠ دولار

هذه السجلات، المطلوبة بواسطة لوائح قانون المعاملات المصرفية يمكن أن تساعد مرسلي الأموال في تحديد نماذج التنظيم الممكنة. تسجيلات مبالغ ٣٠٠٠ دولار أو أكثر في التحويلات المالية بغض النظر عن وسيلة الدفع قد تساعد في تحديد العملاء الذين قد يهيكلون صفقات لتفادي مقتضيات تقديم التقارير ومسك السجلات.

التقارير التي يمكن أن تساعد مشروعات أعمال الخدمات المالية في تحديد الصفقات المريبة

تقارير أنشطة العملاء

تستخدم بعض شركات الخدمات المالية برامج مكافأة العميل لتشجيع تكرار الاستخدام بواسطة العملاء.
التقارير التي تنشأ لمراقبة استجابات نشاط عميل مستقل أو العميل العام يمكن أن تساعد في تحديد الصفقات غير العادية أو أنماط الصفقات

بعض مخططات غسيل الأموال

القصد من عمليات الشرح التالية هو مساعدة شركات الخدمات المالية لتحديد الأنشطة التي يستخدمها المجرمين لغسيل الأموال. ويقصد بها أيضًا تعزيز الحاجة إلى برامج حازمة لتحديد هوية العميل. في النهاية، رغم أن هذه الأمثلة هي تحقيقات معلومة تتضمن مصارف في الأصل، فهي تقدم دروس لتتعلمها شركات الخدمات المالية أيضًا.

عملية Polar Cap

أبلغ مصرفين عن أنشطة مريبة تتعلق بعمليات تغيير عملة بواسطة العملاء. ساعد هذين التقريرين وتحليل تقارير صفقات العملة بواسطة مصلحة الجمارك الأمريكية في تشكيل تحقيق قومي.

في أحد المصارف، لاحظ أحد الموظفين أن أحد العملاء، وهو سمسار مجوهرات، يقوم بعمل إيداعات نقدية ضخمة (٢٥ مليون دولار في ثلاث أشهر) مما لم يبدو متكافئًا مع مهنته العادية. وبالإضافة إلى ملء تقارير صفقات العملة المطلوبة للعمليات النقدية بواسطة هذا العميل لأكثر من ١٠٠٠٠ دولار في يوم عمل واحد، وأخطر أحد المصارف أيضًا قسم التحقيقات الجنائية بمصلحة الضرائب على الدخل، (IRS-CID).

في المصرف الآخر، إرتاب أحد الموظفين اليقظين عندما قام أحد العملاء، وهو يدير محل بقالة ويراجع خدمة صرف النقود، بالتوقف لاستعادة النقود بالشيكات التي أودعها في المصرف. هذا التغيير أفضى إلى قيام المصرفي بإخطار سلطات تنفيذ القانون.

هذين المصرفين المرتابين، معًا ساعدا على كشف وتعطيل عملية غسلت حوالي ١,٢ مليار دولار طوال عامان. تم القبض على أكثر من ١٢٧ فرد واتهام مصرف أجنبي، وضبط طن كوكايين. ونتج عن ذلك اتهامات عديدة.

بعض مخططات غسيل الأموال

عملية C-Chase

تم اتهام فرعان لمصرف مركزة الرئيسي في لكسمبورج وتسعة من مسئولي البنك، و٧٥ فرد آخرين في دول عديدة، بالتورط المحتمل في مخطط غسيل أموال عالمي النطاق. تحققت الإدانة في عدد كبير من القضايا. اعتمدت العملية على قيام شركاء غسيل الأموال في جمع الأموال من أنشطة المخدرات في المدن التي حول الولايات المتحدة سواء من خلال تحويلات الأموال أو بواسطة النقل الفعلي للأموال وإيداعها في حسابات سرية في مصرف أمريكي.

قام الشركاء بتوقيع شيكات على بياض مسحوبة على الحسابات السرية، وبعد حدوث النقل، يقوم رئيس عملية الغسيل بوضع المبلغ على أحد الشيكات التي على بياض وإرساله إلى صاحب الودائع أو بيعها في السوق السوداء للعملة.

ومع توسع العملية، قام قائد العملية بتطوير تغييرات متعددة على تلك العملية. فقد تم تحويل بعض الأموال من الحسابات السرية لاسلكيًا إلى حسابات مماثلة في مصرف مركزي أمريكي للتمويه أكثر عن مصدرها. وتمت تحويلات أخرى عن طريق مصرف أمريكي آخر إلى مصرف أجنبي.

في كلا المثالين، تم وضع الأموال المحولة إلى البنك الأجنبي في شهادات إيداع ٩٠-يوم واستخدمت كضمانة على قروض بواسطة البنك المركزي الأمريكي لشركاءه. تم إيداع حصيلة القرض بعد ذلك في حسابات سرية في البنك وإرسالها عن طريق السلسلة كما تمت مسبقًا.

في وقت لاحق، تم استخدام الأموال التي تم تحويلها برقيًا عن طريق مصرفين أجنبيين في شراء شهادات إيداع في مصرف أجنبي آخر. تم استخدام الشهادات بعدئذ كضمانة على قروض تمت في بنك أجنبي ثالث والتي تم إعادة تحويل حصيلتها برقيًا

بعض مخططات غسيل الأموال

عملية C-Chase (يتبع)

إلى الحسابات السرية في بنوك الولايات المتحدة. وتحويلها من هناك إلى حساب المالك في أمريكا الجنوبية. كان المنظمون لهذه العصابة حريصون على تحذير المشتركين بأنه يجب التعامل في الصفقات بتوليفات مختلفة لتفادي خلق نمط محدد. لقد استخدموا أعمال تجارية شرعية كثيرة، مثل الفنادق والمطاعم، لبدء تحويلات الأموال إلى حسابات سرية. واستطاعت الشبكة، معًا امتصاص حوالي مليون دولار في الشهر في دخل المخدرات

بنك الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI)

تأسس بنك الاعتماد والتجارة الدولي في السبعينات، وبزغ في الثمانينيات كأحد أكبر المؤسسات المالية المملوكة للقطاع الخاص في العالم، مع عمليات في أكثر من ٧٠ دولة. خلال سنوات عملياته تم اكتشاف ان موظفي البنك قد تورطو في عدد من الأنشطة الغير مشروعة، تتضمن غسيل الأموال. كان بنك الاعتماد والتجارة الدولي متعسر ماليًا في السبعينات بسبب قروض الشحن المضطربة، ولكن من خلال لعبة الخداع المعقدة، قام البنك بالنقل المكوكي للأصول والالتزامات بين الشركات التابعة له، مظهرًا نفسه كمؤسسة مالية ذات رأس مال جيد.

أدت التحقيقات إلى الاستيلاء على عمليات بنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٩١ بواسطة المنظمين في سبع دول. لفت بنك الاعتماد والتحارة الدولي الانتباه إلى عدد من المسائل بالنسبة للمؤسسات المالية: يجب أن تكون المؤسسات المالية حريصة نحو معرفة المؤسسات الأخرى التي تجري معها مشروعات تجارية.يجب أن يقوموا بغربلة الملاك أو حملة الأسهم الرئيسيين المحتملين، والانتباه إلى جودة الإشراف وحجمه الذي تتلقاه المؤسسات الأجنبية في بلادها الأم، وتكون على

بعض مخططات غسيل الأموال

علم بأن قوانين مصادرة الأصول تعرض المؤسسات لمخاطر تجميد الأصول أو الاستيلاء عليها، بما في ذلك الحسابات المصرفية والأدوات المالية الغير مدفوعة والتحويلات المالية.

عملية Green Ice

تعاونت أجهزة تنفيذ القانون في ثمانية دول في عملية غش أدت إلى القبض على ١٦٧ شخص والاستيلاء على ٥٤ مليون دولار نقدًا وأصول أخرى. أدت عملية جرين آيس Green Ice القبض على موظفون ماليون عديدون ذوي رتب عالية في الكوكايين والاتحادات، وفي النهاية إدانتهم. وتم تجميد حسابات البنوك حول العالم بعد تلقي تحويلات وإيداعات نقدية بالأموال المغسولة. تم تجميد الحسابات المصرفية في الولايات المتحدة والاستيلاء عليها في سان دييجو ولوس أنجليس وشيكاجو وهيوستون وميامي ونيويورك.

تعاونت المصارف الأمريكية التي تلقت الإيداعات النقدية في هذه القضية مع عملاء جهاز مكافحة المخدرات واستمرت في إرسال تقارير صفقات العملة التفصيلية، التي وفرت دليل إضافي.كان للمصارف الوسيطة وصول أقل إلى المعلومات وكانت أكثر تعرضًا لمخاطر استغلالها مع عدم درايتها بذلك، كجزء من سلسلة غسيل الأموال.

تلفت هذه القضية النظر إلى حاجةالمؤسسات إلى أن تكون على دراية بهذه المخاطر و تحمي نفسها بالانتباه إلى التحويلات المتكررة لمبالغ ضخمة ترسل إلى أفراد أو حسابات في دول منبع للمخدرات.

التشريع

على مر السنين، قام الكونجرس بتمرير كثير من القوانين لمكافحة غسيل الأموال. ربما يكون أهمها قانون المعاملات المصرفية لسنة ١٩٧٠، وقانون مراقبة غسيل الأموال لسنة ١٩٨٦، وقانون مكافحة سوء استخدام العقاقير لسنة ١٩٨٨، وقانون Annunzio –Wylie لسنة ١٩٩٢، وقانون منع غسيل الأموال لسنة ١٩٩٤، وقانون استراتيجية غسيل الأموال والجرائم المالية لسنة ١٩٩٨، والقانون الوطني الأمريكي لسنة ٢٠٠١.

قانون المعاملات المصرفية لسنة ١٩٧٠ (P.L.91-508)
تم إعداده لأجل:

- منع التهرب الضريبي وتوفير أدوات لمكافحة الجريمة المنظمة.
- إنشاء "دورة مستندية" استقصائية لصفقات العملة الضخمة عن طريق إنشاء معايير ومتطلبات لتقديم التقارير (مثل مطلب تقرير معلومات النقدية).
- التحقق من هوية العملاء و إمساك سجلات أساسية معينة لعمليات العملاء، تشمل الشيكات الملغاة والأرصدة المدينة، وبطاقات التوقيع، و وكشوف الحسابات.
- فرض عقوبات مدنية وجنائية لعدم الإذعان لمقتضيات تقديم تقاريرها.
- تحسين اكتشاف وتحر الانتهاكات الإجرامية، والضرائبية والتنظيمية.

قانون مراقبة غسيل الأموال لسنة ١٩٨٦ (P.L.99-570)، جزء من قانون مكافحة سوء استخدام العقاقير لسنة ١٩٨٦، جعل غسيل الأموال جريمة فيدرالية. وضع ثلاث أفعال إجرامية جديدة لأنشطة غسيل الأموال بواسطة أو عن طريق أو لأجل مؤسسة مالية. هذه الجرائم هي:

- مساعدة غسيل الأموال الناشئة من نشاط إجرامي عن قصد.

التشريع

- التورط عن قصد (بما في ذلك التمويه المتعمد) في صفقة أكثر من ١٠٠٠٠دولار، تتضمن ملكية أو أموال ناشئة من نشاط إجرامي .

- هيكلة صفقات لتفادي مقتضيات تقديم التقارير.

قانون مكافحة سوء استخدام العقاقير لسنة ١٩٨٨ (P.L.100-690) عزز جهود مكافحة غسيل الأموال بطرق شتى. القانون:

- يزيد في العقوبات المدنية والجنائية على نحو ذو مغزى على جرائم غسيل الأموال وانتهاكات قانون المعاملات المصرفية الأخرى، بما في ذلك مصادرة أي ممتلكات، عينية أو شخصية، استخدمت في صفقة أو شروع في صفقة في انتهاك للقوانين تتعلق بحفظ تقارير صفقات العملة، أو غسيل الأموال أو عمليات الهيكلة.

- يتطلب مطابقة تامة وتسجيل للمشتروات النقدية لمستندات مالية معينة، تتضمن الحوالات البريدية والشيكات السياحية ما بين ٣٠٠٠ دولار و١٠٠٠٠ دولار، داخل.

- السماح لوزارة الخزانة أن تطلب من مؤسسات مالية معينة في مناطق جغرافية أو (هدف) محددة إرسال تقارير قانون المعاملات المصرفية إضافية بصفقات العملة بمبالغ أقل من ١٠٠٠٠ دولار عن طريق استخدام "أوامر جغرافية مستهدفة."

- توجيه وزارة الخزانة لتداول اتفاقيات دولية ثنائية تغطي تسجيل الصفقات العملة الأمريكية الكبيرة ومشاركة هذه المعلومات.

- قام بزيادة العقوبات الجنائية للتهرب الضريبي عند استخدام أموال من أنشطة إجرامية.

التشريع

قانون Annunzio-Wylie لمكافحة غسيل الأموال لسنة ١٩٩٢ (P.L.102-550) عزز العقوبات على المؤسسات المالية التي يتبين أنها مذنبة في جريمة غسيل الأموال. طلب Annunzio-Wylie من وزير الخزانة أن:

- يقر قانون يفرض على جميع المؤسسات المالية، كلا من المصرفية وغير المصرفية (بما في ذلك شركات الخدمات المالية)، الاحتفاظ بسجلات بالتحويلات المالية المحلية والدولية، التي يمكن استخدامها في تحقيقات تنفيذ القانون.

- إنشاء مجموعة استشارية لقانون المعاملات المصرفية (BSAAG)، تتألف من ممثلين من وزارة الخزانة ووزارة العدل، ودائرة سياسة مراقبة العقاقير القومية والأشخاص والمؤسسات المالية الأخري ذات المصلحة، بما في ذلك شركات الخدمات المالية. تجتمع المجموعة الاستشارية لقانون المعاملات المصرفية، التي تأسست في ١٩٩٤، مرتين في العام وتبلغ ممثلي صناعة الخدمات المالية عن التطويرات التنظيمية الجديدة وكيفية استخدام المعلومات المبلغة.

وسمح أيضا Annunzio-Wylie لوزير الخزانة بـ:

- إلزام أية مؤسسة مالية، أو موظفي المؤسسة المالية، بالإبلاغ عن الصفقات المريبة المتصلة بأي انتهاك محتمل للقانون أو اللوائح.

- إلزام أية مؤسسة مالية بتبني برنامج ضد غسيل الأموال.

إضافة إلى أن Annunzio-Wylie:

- اعتبر كشف المؤسسة المالية، أو الموظف بمؤسسة مالية، لأي فرد مشترك في صفقة مريبة عند رفع تقرير النشاط المريب (SAR) عمل ضد القانون.

التشريع

- يحمي أية مؤسسة مالية، وأي مدير أو مسئول او موظف أو وكيل بمؤسسة مالية من المسئولية المدنية تجاه الإبلاغ عن النشاط المريب.

- جعل إدارة عمل تجاري لنقل الأموال غير القانوني جريمة فيدرالية (أي إدارة مشروع لنقل الأموال بدون ترخيص من الولاية في ولاية يكون هذا الترخيص مطلوب بموجب قانون الولاية)

قانون قمع غسيل الأموال (MLSA) لسنة ١٩٩٤ (P.L.103-325) يتناول بشكل خاص شركات الخدمات المالية. قانون قمع غسيل الأموال:

- يقضي بتسجيل كل شركة خدمات مالية بواسطة مالك أو الشخص المسيطر على شركة الخدمات المالية.

- يقضي بأن تقوم كل شركة خدمات مالية بالاحتفاظ بقائمة بالشركات المصرح لها بالعمل كوكلاء فيما يتعلق بالخدمات المالية المقدمة بواسطة شركة الخدمات المالية.

- جعل من إدارة شركة للخدمات المالية غير المسجلة جريمة فيدرالية.

- وصى بأن تتبنى الولايات القوانين الرسمية الواجبة التطبيق على شركات الخدمات المالية.

قانون استراتيجية غسيل الأموال والجرائم المالية لسنة ١٩٩٨ (P.L.105-310) يقضي بأن:

- بأن يقوم الرئيس، بالعمل من خلال وزير الخزانة وبالتنسيق مع المحامي العام، بإنشاء استراتيجية قومية لمحاربةغسيل الأموال والجرائم المالية المتعلقة به وأن يسلم هذه الاستراتيجية كل أول شهر فبراير إلى الكونجرس.

- يقوم وزير الخزانة، بناء على التشاور مع المحامي العام، بتعيين مناطق محددة –بواسطة النطاق الجغرافي أو الصناعة أو القطاع أو المؤسسة – كمناطق معرضة لغسيل الأموال والجرائم المالية المتعلقة به. (تم بالتالي اختيار مناطق معينة كمناطق ذات كثافة عالية في الجرائم المالية HIFCAs).

التشريع

القانون الوطني الأمريكي لسنة ٢٠٠١. (P.L.107-56) الذي يوحد ويقوي أمريكا عن طريق تقديم الأدوات الملائمة المطلوبة لوقف وعرقلة أعمال الإرهاب لسنة٢٠٠١، ويقضي بـ:

- بإنشاء برامج مقاومة الإذعان لغسيل الأموال بواسطة جميع المؤسسات المالية. يجب أن يتضمن كل برنامج على الأقل: سياسات وإجراءات وضوابط، وتعيين موظف مسئول عن الإذعان، والتدريب ووظيفة تدقيق مستقلة.
- إنشاء نظام اتصالات موثوق ما بين الحكومة وصناعة الخدمات المالية.
- تنفيذ إجراءات التحقق من هوية العميل بالنسبة للحسابات الجديدة.
- العناية الواجبة القوية للمراسل والحسابات المصرفية الخاصة المقدمة للأشخاص غير الأمريكيين.
- تأسيس شبكة مؤمنة بدرجة كبيرة عن طريق جهاز مكافحة الجرائم المالية FinCEN لأجل الحفظ الإلكتروني لتقارير قانون المعاملات المصرفية.

جهود غسيل الأموال الدولية

إن الولايات المتحدة ليست بمفردها في حربها ضد الجرائم المالية. فدول كثيرة سنت تشريعات هامة ضد غسيل الأموال. وقد تبنى عدد من المنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية قوانين ولوائح مضادة لغسيل الأموال أيضًا.

لجنة بازل

تتشكل لجنة بازل من ممثلين للبنوك المركزية والهيئات الإشرافية في بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. في عام ١٩٨٨ نشرت لجنة بازل "بيان المباديء" عن غسيل الأموال، الذي وصى عمومًا بالحصول على تحقيق هوية قانوني من العملاء والإذعان للقوانين واللوائح التي تحكم وتنظم الصفقات المالية.

الأمم المتحدة (UN)

طالب مؤتمر الأمم المتحدة ضد الاتجار الغير شرعي في الأدوية المخدرة ومواد العلاج النفسي (مؤتمر فيينا) بالتوقيع على تجريم غسيل الأموال، لتأكيد أن المعاملات المصرفية ليست عائق للتحقيقات الجنائية، وتشجيع إزالة العوائق التشريعية أمام التحقيقات وإقامة الدعاوي، والتعاون الدولي.

مجموعة العمل المالي

تم تعيين مجموعة العمل المالي في القمة الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى عام ١٩٨٩. وقد أصدرت المجموعة تقرير به ٤٠ توصية، تتسق مع مؤتمر فيينا ، لتنفيذ وتنسيق قوانين غسيل الأموال في الدول الأعضاء. وقد شكلوا أيضًا الأساس لقوانين ولوائح غسيل الأموال التي تأسست بواسطة مجموعة العمل المالي الكاريبي و منظمة ولايات أمريكا.

جهود غسيل الأموال الدولية

مجموعة العمل المالي (يتبع)

أصدرت مجموعة العمل المالي تقرير آخر عن الدول والأقاليم غير المتعاونة حددت فيه الدول التي بها قوانين وممارسات ضارة وتعيق التعاون الدولي في حربه ضد غسيل الأموال.

الاتحاد الأوروبي (EU)

في عام ١٩٩١، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيه عن غسيل الأموال، متوافق مع توصيات طاقم مهمة العمل المالي الأصلية. وهو يطالب بالإبلاغ الإجباري عن الصفقات المشبوهة وإثبات هوية الملاك المستفيدين وعملاء الصفقات المالية والحسابات.

مجموعة إجمونت

مجموعة إجمونت هي جمعية عالمية بها أكثر من ١٠٠ وحدة استخباراتية مالية، ومراكز وطنية تم إنشاؤها لجمع معلومات عن النشاط المالي المريب أو غير العادي من الصناعة المالية، لتحليل البيانات، ولكي تجعلها متاحة للسلطات القومية المناسبة ووحدات الاستخبارات المالية الأخرى لاستخدامها في محاربة تمويل الإرهابيين والجرائم المالية الأخرى. أخذت المجموعة اسمها من القصر الموجود في بروكسل حيث التقت ١٥ وحدة استخبارات مالية للمرة الأولى سنة ١٩٩٥ لإنشاء مجموعة غير رسمية لمشاركة المعلومات عن غسيل الأموال.

لعب جهاز مكافحة الجرائم المالية دور رئيسي في مساعدة الدول الأخرى في إنشاء وحدات الاستخبارات المالية الخاصة بها وفي معاونة هذه الوحدات في تقوية سياسات وبرامج مقاومة تمويل الإرهابيين ومكافحة غسيل الأموال. ويرعى جهاز مكافحة الجرائم المالية أيضًا وحدات استخبارات مالية جديدة للعضوية في مجموعة إجمونت وتوفر نظام ويب آمن يستطيع الأعضاء من خلاله تبادل المعلومات. إضافة إلى ذلك، يقدم جهاز مكافحة الجرائم المالية تمثيلا فعالا في لجنة إجمونت، التي تنسق أنشطة مجموعة إجمونت، وفي كل مجموعة من مجموعات إجمونت الخمسة: القانونية،والامتداد، والتدريبية،والعملياتية وتكنولوجيا المعلومات.

نصائح الدولة وقوائم العقوبات الاقتصادية والتجارية

نصائح جهاز مكافحة الجرائم المالية

أصدرت FinCEN نصائح للدولة تحث على التدقيق المؤيد للصفقات المالية للبلاد التي بها ضوابط ضعيفة مضادة لغسيل الأموال.يمكن عرض النصائح على الموقع: www.fincen.gov تحت عنوان منشورات/ نصائح.

قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)

يصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية قائمة الدول المحددة بصفة خاصة والكيانات الموقوفة تقضي لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأن تحدد مشروعات الأعمال وتجمد أصول الدول المستهدفة، والأقاليم واتحادات المخدرات والأشخاص المرصودين الآخرين.للوصول إلى هذه القوائم وتعليمات محددة بخصوص ما قد تقوم به أو لا تفعله مشروعات الأعمال بموجب لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، راجع موقع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الشبكة بالعنوان:
www.treas.gov/offices/enforcement/ofac/

مسرد

الوكيل

هو مؤسسة تجارية يفوضها مصدر للأدوات المالية، عن طريق اتفاق مكتوب أو طريقة أخرى، في بيع مستنداته المالية، وفي حالة نقل الأموال، لبيع خدمات إرسال وتلقي نقل الملكية.

التجميع

إضافة صفقات متعددة إلى بعضها التي تعلم شركة الخدمات المالية أنها أجريت بواسطة أو بالإنابة عن نفس الشخص في نفس اليوم، لأغراض رفع تقارير قانون المعاملات المصرفية (BSA) وإمساك السجلات. مثال على ذلك، أن شركة الخدمات المالية يجب أن تعد وترسل تقرير معلومات النقدية إذا كان مجموع عمليات النقدية الداخلة أو النقدية الخارجة (الإيداع – الصرف) الخاصة بالعميل خلال يوم واحد يبلغ مجموعها أكثر من ١٠٠٠٠ دولار.

الفرع

هو موقع مملوك سواء لمُصدر المستندات المالية أو وكيله يتم فيه بيع الخدمات المالية.

المُصدر

الشركة المسئولة أساسًا عن دفع الحوالات البريدية أوالشيكات السياحية كساحب لهذه المستندات، أو مُرسل الأموال الذي عليه إلتزام ضمان السداد لتحويل مالي.

غسيل الأموال

عملية يسعى من خلالها المجرمين إخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتحصل عليها بشكل غير مشروع أو عائدات من جريمة.وهي تتضمن ثلاث مراحل مختلفة ، وأحياناً تكون متشابكة:

الوضع – وضع العائدات الإجرامية ماديًا في النظام المالي.

الوضع في فئات – فصل عائدات الأنشطة الإجرامية من مصادرها عن طريق طبقات من الصفقات المالية.

التجميع – نقل العائدات من الجريمة في شكل «نهائي» يعطي تفسير قانوني ظاهريًا للأموال المتحصل عليها على نحو غير قانوني.

شركة الخدمات المالية

أي شخص يمارس عمل تجاري، سواء على أساس منتظم أو لا أو كمؤسسة عمل تجاري منظمة، تقدم أحد الخدمات التالية أو أكثر:

- الحوالات البريدية
- الشيكات السياحية
- صرف شيكات
- صرف أو تبديل العملة
- القيمة المخزونة

-و-

- يجري نشاط أعمال الخدمات بأكثر من ١٠٠٠ دولار
  - مع شخص واحد
  - في عملية واحدة أو عمليات أكثر (في نوع واحد من النشاط)
  - في أي يوم واحد.

أو

- يقدم خدمات التحويلات المالية بأي مبلغ.

مُرسل الأموال

اشتغال شخص كمشروع تجاري في تحويل الأموال عن طريق مؤسسة مالية يكون مُرسل أموال وشركة خدمات مالية، بغض النظر عن مبلغ حركة التحويل وعموما، القبول وإرسال الأموال كجزء مكمل لصفقة بالإضافة إلى عملية نقل الأموال نفسها (على سبيل المثال، فيما يتعلق ببيع الأوراق المالية أوالممتلكات الأخرى)، لن يسبب ذلك أن يكون الشخص مُرسل أموال.

المسترد

المشروع التجاري الذي يقبل مستندات مالية كبدل للعملة أو مستندات مالية أخرى لم يصدرها يكون مسترد.كمثال، الفندق الذي يقدم للزبون ١٥٠٠ دولار نقدًا كبديل لحوالة بريدية قيمتها ١٥٠٠ دولار خاصة بالزبون (مصدرة عن طريق شركة خدمات مالية أخرى) هو مُسترد. تعريف شركة الخدمات المالية في قانون اللوائح الفيدرالية يمتد

المسترد (يتبع)

إلى "مستردين" الحوالات البريدية والشيكات السياحية فقط إلى درجة أن المستندات المستخدمة يتم استردادها بقيمة نقدية - أي، بالعملة أو النقد أو أخرى قابلة للتداول أو مستندات أخرى. أخذ المستندات كمقابل للسلع أو الخدمات العامة ليس استرداد بموجب لوائح قانون المعاملات المصرفية.

الهيكلة

مصطلح يستخدم كإشارة إلى أي سلوك يتم التورط فيه لتفادي عتبة الإبلاغ أوتسجيل المعلومات و حفظها وتقديم التقارير و مقتضيات الإبلاغ وتسجيل المعلومات و حفظهاالمطابقة لقانون المعاملات المصرفية (مثلا ١٠٠٠ دولار لسجلات صرف العملة و٣٠٠٠ دولار لتحويلات الأموال أو أكثر من ١٠٠٠٠ دولار في العملة لإعداد تقارير صفقات العملة). الهيكلة جريمة فيدرالية.

أمثلة للهيكلة

١ – قيام شخص بتقسيم عملية كبيرة إلى عمليتين أصغر أو أكثر –

يرغب أحد العملاء في إجراء صفقة نقدية بـ ١٠٥٠٠دولار في يوم واحد. ولكن لعلمه أن ذلك سيواجه حد رفع تقرير صفقات العملة (صفقة النقدية الأكثر من ١٠٠٠٠ دولار) قام بإجراء صفقتين نقديتين بـ ٥٢٥٠ دولار، وبذلك يحاول تفادي متطلبات/عتبة تقارير صفقات العملة.

٢ – تجزئة صفقة ضخمة إلى صفقتين أصغر أو أكثر قام بها شخصين أو أكثر –

يرغب عميل في إرسال ١٠٠٠٠ دولار إلى صديق في لندن، قام كل من العميل وثلاثة آخرين بشراء تحويل مالي لكل منهم إلى لندن بمبلغ ٢٥٠٠ دولار متفاديين بذلك مقتضيات / عتبة الـ ٣٠٠٠ دولار بقانون تسجيل المعلومات و حفظها لتحويلات الأموال.

طلب مزيد من المعلومات

نماذج قانون المعاملات المصرفية

للتنزيل

موقع جهاز مكافحة الجرائم المالية على:
www.fincen.gov
موقع شركة الخدمات المالية على: www.msb.gov
موقع مصلحة الضرائب على الدخل على:
www.irs.gov

للطلب:

مركز توزيع نماذج مصلحة الضرائب على الدخل في:
١-٨٠٠-٨٢٩-٣٦٧٦

معلومات ومواد إرشادية مجانية لشركة الخدمات المالية

للطلب:

موقع شركة الخدمات المالية على: www.msb.gov
مكتب خدمة شركة الخدمات المالية في الرقم:
١-٨٠٠-٣٨٦-٦٣٢٩

للإجابات على التساؤلات حول إعداد نماذج قانون المعاملات المصرفية

مركز معالجة ديترويت – لمصلحة الضرائب على الدخل

الخط الساخن
١-٨٠٠-٨٠٠-٢٨٧٧

تفسير لوائح قانون المعاملات المصرفية

جهاز مكافحة الجرائم المالية

هاتف تنظيمي للمساعدة
١-٨٠٠-٩٤٩-٢٧٣٢

الإبلاغ عن نشاط مالي متصل بالإرهاب

الخط الساخن للمؤسسات المالية

١-٨٦٦-٥٥٦-٣٩٧٤

The Campaign AGAINST Financial Crimes

جهاز مكافحة الجرائم المالية
وزارة الخزانة الأمريكية
واشنطون دي سي

منشور لجهاز مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)
وزارة الخزانة الأمريكية